

## اللغة والقانون

اللغة وسيلة التواصل بين البشر، وهي وعاءٌ لأفكارهم، ومن أجل ذلك اهتم بها الإنسان، وطوّرت آلياتها لتصبح قادرةً على احتواء كل جديد.

وإذا كانت اللغة هي حلقة التواصل بين الناس؛ فلا شك أنها تلعب دوراً مهماً في حياتنا؛ لذلك نجد لغة الضاد قد حظيت بأعظم تكريم، فهي لغة أهل الجنة، ونزل بها القرآن الكريم قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ سورة يوسف - آية 2.

وإن كان هذا هو تكريم الله لها؛ فحَقاً علينا أن نوليها كل العناية والاهتمام، فهي تختلف عن غيرها من اللغات في أن قواعدَها تُمثِّلُ جزءاً من معنى العبارة، وأي خللٍ في هذه القواعد يُؤدِّي إلى اختلال المعنى، ولا شك أن أغلب المهن على اختلاف تخصصاتها بحاجة إلى استعمال اللغة الصحيحة للوصول إلى مراميها وتحقيق أهدافها، إذا كان هذا حال أغلب التخصصات؛ فما بالنا برجال القانون! فإن احتياجهم لها أشد من غيرهم.

فكل رجال القانون لا غنى لهم عن إجادة اللغة بدرجةٍ تُمكنهم من القيام بواجباتهم على أكمل وجه، فالمشرع إذا لم يُصغ القانون في لغة صحيحة من حيث التركيب والنظم فَقَدَ قيمته، وضاع الهدف المرجو منه، وكذلك الحال في القضاء بنوعيه الجالس أو الواقف؛ فالقاضي على منصة القضاء يحتاج إلى أن يصوغ أحكامه بلغة صحيحة، والقضاء الواقف (المحامي) بحاجة إلى اللغة الصحيحة في كتابة المذكرات والعقود، كما نجد عضو النيابة بحاجة إليها عند إجراء التحقيقات والمرافعة أمام المحاكم المختصة، كما يحتاج إليها الباحث القانوني في تأصيله للآراء القانونية التي يعرض لها.

وفي المقابل إذا كانت اللغة العربية مُهمّة لرجال القانون، فلا شك أنها لا تقل أهمية لكل ناطق بالضاد؛ فمعرفة شيء من اللغة والنحو يمد الإنسان بما يساعده على فهم ما يقرأ، وإتقان ما يكتب بصورة صحيحة.

فليس المطلوب أن نكون علماء في اللغة، ولكن يكفينا الإلمام بقدرٍ - ولو بسيط - من الثقافة اللغوية يُمكننا من القيام بمهامنا على خير وجه؛ كي نَسَلِّمَ من اللحن أو الوقوع في الخطأ النحوي أو الإملائي الذي قد يُؤدِّي إلى نتائج غير مرضية؛ أمّا التوسُّع في دراسة اللغة العربية فهذا ميدانُ المتخصصين فيها.